Mission Permanente du Sultanat d'Oman
aupres des Nations Unies
et des Organisations Internationales
Geneve

البعثة الدائمة لسلطنة عمان
لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية
جنيف

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman to the United Nations Office and Other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and with reference to the Note Verbale ref. WRGS/RB/Res32/20 dated 11 October 2016 regarding the report of the High Commissioner for Human Rights on realizing the equal enjoyment of the right to education by every girl, pursuant to Human Rights Council resolution 32/20 of the Human Rights Council, has the honour to attach the feedback of the Omani authorities on this issue.

The Permanent Mission has no objection that the information provided be made available on the OHCHR website.

The Permanent Mission of the Sultanate of Oman avails itself of this opportunity to renew to the United Nations High Commissioner for Human Rights the assurances of its highest consideration.

Office of the High Commissioner

for Human Rights

United Nations Office at Geneva

CH-1211 GENEVE 10

1 Rich text editor, MyTextArea, press ALT 0 for help.

3a, Ch. de Roilbot, 1292 Chambesy, Tel: +4122 7589660, Fax: +4122 7589666, E-mail: mission.oman@ties.itu.int

تقرير بشان
" تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم"

١. ماهي الخطوات الملموسة التي اتخذتها حكومتكم أو منظمتكم لضمان تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم؟ الرجاء تقديم التفاصيل أيضا عن أثر هذه الخطوات؟

- لم يميز النظام الأساسي في السلطنة بين النساء والرجال في التعليم ويتضح ذلك ليس فقط فيما جاء في المادة (١٧) الخاصة بالمساواة بين الجنسين والتي تعد مادة أساسية يقاس عليها كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات العامة وإنما أيضاً من خلال المادة (١٣) الخاصة بالمبادئ الثقافية التي أكدت على أن التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه، وتوفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة.
- إيماناً من السلطنة بأهمية توفير التعليم للجميع أقر قانون الطفل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٢/ ٢٠١٤) في المادة (٣٦) الخاصة بالحقوق التعليمية بمجانية التعليم في المدارس الحكومية حتى إتمام مرحلة التعليم ما بعد الأساسي، وكذلك إلزامية التعليم حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي وأوجبت المادة على ولي الأمر مسؤولية تسجيل الطفل، وانتظامه في المدرسة، والحيلولة دون تسربه منها ، وعاقب القانون في المادة (٧٠) ولي الأمر في حال مخالفة المادة السابقة، كما بينت المادة (٣٨) من قانون الطفل الأهداف التي يسعى التعليم في السلطنة لتحقيقها ومن بينها ما نص عليه البند (هـ) من ترسيخ قيم المساواة بين الأفراد وعدم التمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو العنصر أو الأصل الاجتماعي أو الإعاقة أو أي سبب آخر من أسباب التمييز.
- نظمت السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٢/٤٨) السياسة العامة التي يسير عليها التعليم في السلطنة من خلال إنشاء مجلس التعليم للنهوض بالتعليم بمختلف أنواعه ومراحله ومخرجاته والعمل على ضمان جودته، وذلك بما يتفق والسياسة العامة للدولة وخطط التنمية وحاجات سوق العمل، حيث لم يميز نظام مجلس التعليم في مواده بين الذكور والإناث . كما أنه أتاح فرصة الوصول إلى الدراسات والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية من جميع الفئات في المناطق الريفية والحضرية، وتكون هذه المساواة مكفولة في مراحل التعليم كافة.

- في عام ٢٠٠٩م صدرت الأوامر السامية بتخصيص (٥٠٠) منحة دراسية للفتيات الحاصلات على نسبة تفوق (٨٠٪) لتوجد للمرأة مساحتها من حق التعليم الجامعي نظير تفوقها الدراسي في شهادة الدبلوم العام واللاتي لم يتح لهن الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الحكومية.
- وقد انعكس ذلك الاهتمام على المرأة العمانية فقد التحقت بجميع المستويات التعليمية حيث بلغت نسب التحاق الفتيات للتعليم من الصف الأول إلى الصف الحادي عشر (٥٠٪) من إجمالي الطلاب، أما نسبة الإناث الدارسات بالتعليم الثانوي (دبلوم التعليم العام) بلغت (٥٠٪) من إجمالي طلاب التعليم العام للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، بلغ إجمالي مراكز محو الأمية بالمحافظات (١٢) مركزاً مخصصة للإناث وكانت نسبة الطالبات الملتحقات ببرامج محو الأمية في المحافظات حوالي (٩٧٪) من إجمالي الدارسين بهذه المراكز، أما فيما يتعلق بمراكز تعليم الكبار فكان عدد هذه المراكز (١٣) مركزاً، ونسبة النساء المقيدات بها (٢٠٪) من إجمالي نسبة الدارسين وذلك للعام الدراسي (٢٠١٥/٢٠١٦م)، وبلغت نسبة الملتحقات بالتعليم الجامعي بأنواعه (الجامعات والمعاهد الحكومية والجامعات والمعاهد الخاصة ومؤسسات التعليم الديني) في العام الأكاديمي (٢٠١٤/٢٠١٥م) حسب المحافظات (٥٧٪) من إجمالي نسبة الملتحقين، ونسبة الطالبات المقيدات بمراكز التدريب المهني (٦٣٪) من إجمالي نسبة الطلاب المقيدين، أما نسبة الطالبات المقيدات بمعاهد تأهيل الصيادين (٦١٪) للعام الدراسي (٢٠١٤/٢٠١٥م).

٢. **ما هي التدابير التي تقترحها وتنفذها حكومتكم أو منظمتكم للقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم بحلول عام (٢٠٣٠)، مع مراعاة الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأهداف الأخرى منها ذات الصلة؟**

- إن السلطنة من الدول التي التزمت منذ البداية بتحقيق أهداف التعليم للجميع ابتداءً من جومتيين ١٩٩٠م، مرورا بقمة داكار عام ٢٠٠٠م ووصولا إلى التزامها بالبيان الختامي للاجتماع العالمي للتعليم للجميع الذي عقد في مسقط عام ٢٠١٤م، وما جاء فيه خاصة فيما يتعلق بجدول الأعمال العالمي لما بعد ٢٠١٥م، واتفاقها وتأكيدها مع دول العالم على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان الذي يتمتع بها كل فرد وهو شرط أساسي لتحقيق الذات البشرية والسلام والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والعمل اللائق والمساواة بين الجنسين والمواطنة العالمية المسؤولة ، كما أنه يسهم في تقليص أوجه التفاوت وفي القضاء على الفقر من خلال تهيئة الظروف وإتاحة الفرص لإقامة مجتمعات عادلة وشاملة.

- لقد كان اهتمام السلطنة بالتعليم منذ بداية النهضة المباركة يسير بوتيرة متسارعة من مرحلة لأخرى وحققت السلطنة خلالها قفزات نوعية في مختلف الجوانب ، سواء بالنسبة للالتحاق أو البيئة التعليمية وتنمية الموارد البشرية وتوفير المعلمين وتطوير المناهج وأساليب التقويم ، وتضاعف ذلك الاهتمام أيضاً منذ بداية مبادرة التعليم للجميع، حيث ارتبطت هذه المبادرة بمقاييس ومؤشرات محددة لقياس مدى تحقق الأهداف والإنصاف والشمولية، وعلى الرغم من الإنجازات التي تحققت خلال الفترات الماضية، إلا أن هناك بعض التحديات التي تواجه النظام التعليمي في السلطنة ، ولا بد من إدخال العديد من التحسينات في بعض جوانب النظام ، وخلال الفترة الماضية قادت وزارة التربية والتعليم عملية مشاورات لاستطلاع آراء الجهات المسؤولة عن التعليم في السلطنة حول مواضيع وأولويات التطوير خلال الفترة ما بعد ٢٠١٥م، أسفرت على الاتفاق على بعض المواضيع المهمة التي ارتأت أن يتم الالتفات لها وإعطائها الأهمية خلال المرحلة المقبلة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة والعمل على التطوير المستمر.

٣. ما هي التحديات التي تواجهها حكومتكم أو منظمتكم في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم؟ الرجاء تقديم التفاصيل عن طبيعة هذه التحديات والخطوات المتخذة للتصدي لها؟

- جدير بالذكر أن وزارة التربية والتعليم بدأت مؤخراً تقديم خدمة التعليم ما قبل المدرسي للطلاب في المدارس البعيدة عن مراكز المدن التي لم تمتد إليها خدمات المدارس الخاصة كجزء من مشروع صفوف التهيئة الذي تتبناه الوزارة في المرحلة الراهنة علماً بأن خدمة ما قبل التعليم المدرسي في التجمعات السكانية الكبيرة يقتصر تقديمها في الوقت الحالي على القطاع الخاص.
- نفذت وزارة التربية والتعليم مشروعاً رائداً للتسريع بمحو الأمية تحت عنوان " القرية المتعلمة " حيث بدأ تنفيذ المشروع في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥م) ثم توسع المشروع ليشمل كافة المناطق التعليمية وشهدت مختلف محافظات السلطنة تنفيذ مشاريع رائدة لمحو الأمية كمشروع القرية المتعلمة لتوفير التعليم لكبار السن، و مشروع الولاية المتعلمة ابتداءً من العام الدراسي (٢٠٠٦-٢٠٠٧م) عن طريق فتح مراكز محو الأمية .
- هناك فجوة على صعيد النوع فيما يخص حصول المرأة على التخصصات العلمية والمهنية فما زالت المرأة موجودة بأعداد أكبر في تخصصات العلوم الإنسانية عنها في التخصصات العلمية التقنية.

- الطبيعة الطوبوغرافية للسلطنة تجعل من أمر ايصال الخدمات التعليمية إلى بعض التجمعات السكانية في السلطنة عملية مكلفة من الناحية المادية الأمر الذي يظهر حجم الجهود التي تقوم بها وزارة التربية والتعليم من أجل توطين الهيئات التدريسية والإدارية واستقرارها في هذه المناطق.

٤. **في رأي حكومتكم أو منظمتكم، ما هي الحواجز والعقبات التي تواجهها الفتيات على وجه الخصوص في الحصول على التعليم بشكل فعلي؟ الرجاء تقديم التفاصيل عن طبيعة هذه الحواجز وطريقة ظهورها عملياً وعن الخطوات المتخذة لتجاوزها.**

- تبذل وزارة التربية والتعليم جهوداً كبيرة في سبيل توفير خدمة تعليمية متميزة وذات جودة لكافة الطلاب من الجنسين على قدم المساواة وهذه الجهود تمتد لتشمل الطلاب من ذوي الاحتياجات الخاصة. في المقابل فإن الوزارة تعمل على مضاعفة جهودها لضمان جودة التعليم .

- تبين كل المؤشرات والإحصائيات أن الفتاة تتمتع بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفتى في الحصول على التعليم ، فنجد أن نسب الالتحاق سواء في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية أو الثانوية متقاربة بين الجنسين وليس هناك حواجز أو موانع تواجه الفتاة بشكل خاص في الحصول على التعليم ، كما أن النظم والقوانين تدعم حقها في الحصول على التعليم دون تمييز، ومن المؤشرات التي توضح تكافؤ الحصول في التعليم :

- انخفاض معدل الأمية للإناث بمقدار (٦,٢٪) في الفترة (٢٠١١-٢٠١٥م).مقابل نسبة انخفاض بلغت (٣,٤٪) للذكور. تركزت الأمية في الفئتين العمريتين (٥٠-٥٤ سنة) و(٦٠-٦٤ سنة) .
- تتطابق نسبة التحاق الطلبة العمانيون بين الذكور والإناث في المدارس الحكومية بأنواعها (التعليم الأساسي ، العام ، وما بعد الأساسي حيث بلغت النسبة (٥٠٪) لكلا الجنسين في العام الدراسي(٢٠١٤-٢٠١٥م).
- نسبة الطلبة العمانيون في المدارس الخاصة(٥٥٪) طالب و(٤٥٪) طالبة في العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥م).
- بلغت نسبة الطلبة العمانيون الجدد في مؤسسات التعليم العالي داخل وخارج السلطنة في العام الدراسي (٢٠١٣-٢٠١٤م) على التوالي (٣٩٪ ذكور و ٦١٪ إناث) و (٥٩٪ ذكور و ٤١٪ إناث).

٥. **هل لدى حكومتكم أو منظمتكم خبرة في الاستعانة بالمؤشرات النوعية والكمية في رصد تحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم؟ وإذا كان الرد إيجابياً، ما هي المؤشرات المستخدمة ولماذا؟**

- نعم يقوم المركز الوطني للإحصاء والمعلومات كجهة رسمية بإصدار الإحصاءات والمؤشرات النوعية والكمية في كافة المجالات منها الرصد لتحقيق المساواة في تمتع كل فتاة بالحق في التعليم وهناك عدة مؤشرات تعكس الوضع التعليمي للمرأة.
- قام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات بعمل دليل لتمكين المرأة العمانية في عام ٢٠١٣م، معتمداً على بيانات تعدادي للسلطنة ٢٠٠٣-٢٠١٠م، ومسح دخل ونفقات الأسرة، يهدف الدليل إلى قياس تفاوت تمكين المرأة بين محافظات السلطنة بمعرفة مدى مساهمة المرأة مقارنة بالرجل في الجوانب التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك باستخدام دليل المساواة حسب النوع وفقاً للمحافظات والذي ضم عدد من المؤشرات منها (معدل الأمية لدى النساء، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ، معدل الالتحاق الصافي في الصفوف (١ - ٦)، معدل الالتحاق الصافي في الصفوف (٧ - ٩)، معدل الالتحاق الصافي في الصفوف (١٠ - ١٢)، نسبة الحاصلات على التعليم الثانوي فأعلى).